

استغاثة بالسيد رئيس الجمهورية (تم تسجيلها تحت رقم ٢٦١٥٣٥٣٨٢ بتاريخ ١٨-٦-١٨) حيث أن جهاز حماية المستهلك قد اختلط عليه وظيفته فقام بحماية شركة تويوتا مصر للتجارة بدلا من حماية المواطنين الكادحين. فاستنادا لقرار جهاز حماية المستهلك الأخير تشجعت الشركة باحتكار السيارات التي تم استيرادها قبل تغيير سعر الدولار الجمركي بناءً على حجزنا قبل الأزمة الروسية الأوكرانية وقام بتخزين عشرات الآلاف منها في مخازنه استنادا على ثغرات في قرار الجهاز والذي شجع الشركة على عدم الوفاء بالتزاماتها مستغلة ومفتعلة لأزمة غير حقيقية. بالرغم من قيامي بحجز سيارة يوم ٨ فبراير ودفعت المقدم المطلوب ورفضت الشركة استلام باقي السعر المعلن في ذلك الوقت طبقا للفاتورة الصادرة من الشركة على أن تقوم بتسليم السيارة خلال ستة أشهر وأعلمتنا بتأخر فتح خطابات الاعتماد قبل تغيير سعر الدولار الجمركي. تملصت الشركة من اتفاقياتها استنادا للقرار المنقوص الصادر من جهاز حماية المستهلك وطلبت مني بكل جراءة إلغاء الاتفاق من طرفها فقط وحاولت إرغامي سحب المقدم على أن يكون لي أفضلية بالحجز بالسعر الجديد المغالى فيه. سجلت شكوى ضد الشركة في الجهاز في ٢٥ مايو وقد أهمل الجهاز في التحقيق فيها واكتفى بالرد الهزيل الوارد من الشركة، أرسلت للشركة إنذارا عن طريق المحكمة في ٣٠ مايو ثم سجلت بلاغا للنائب العام في ٦ يونيو لتوثيق رفضي لقيام الشركة بممارسة أعمال الاحتكار وحفظ حقوقي القانونية لتنفيذ الاتفاق دون زيادة وإلا المطالبة بالتعويض عن الضرر المادي والمعنوي الذي لحق بي وبأسرتي. علما بأنني أنشئت صفحة على الفيس بوك لتجميع وتوثيق ما يتم نشره لكل المتضررين من حركات تويوتا وهم بالآلاف وعنوانها

<https://www.facebook.com/groups/3211653689153462>

أستغيث بفخامتكم لوقف احتكار شركة تويوتا مصر والتي استغلّت ثغرات في قرار جهاز حماية المستهلك وتكرمكم بإصدار تعليمات بتصحيح مسار جهاز حماية المستهلك.
تحيا مصر

عقيد مقاتل متقاعد أستاذ دكتور مهندس/ **هشام نبيه المهدي محمد**

الوكيل السابق لكلية الحاسبات والذكاء الإصطناعي جامعة القاهرة

الرقم اقليمي: ٢٥٨٠٩١٦١٦٠٠٩٣٦

العنوان: ٩٢١٥ حي الأشجار جنوب س المقطم القاهرة